

أبرز جهود وإجراءات بلدية ظفار للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (0.19% نسبة حالات الإصابة)



المقدمة

قامت السلطنة بجهود كبيرة في مواجهة فيروس كورونا المستجد COVID-19، وذلك بتوجيهات حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - بتشكيل " اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا " والإجراءات الاحترازية التي اتخذت لوقف تفشي الجائحة في السلطنة ودعم الاستجابة العالمية بموجب اللوائح الصحية الدولية.

وكما قامت السلطنة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في الجائحة وتحميل برنامج ترصد على الهواتف النقالة للاطلاع بشكل يومي على مستجدات كوفيد 19، وتصميم الرسائل التوعوية التثقيفية والتوعوية والإحصائيات بشكل يومي وكذلك تعقب الأشخاص الذين هم تحت العزل الصحي باستخدام تقنيات الذكاء الصناعي بوضع سوار اليد الذكي الذي يمكن به التعرف على موقع وحركة المصاب او المعزول ومعرفته بمجرد التقرب منه.

وتتضافر الجهود الحكومية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في السلطنة لمواجهة الفيروس كل في مجاله. وتعتبر بلدية ظفار إحدى هذه المؤسسات الحكومية التي تعمل على الحد من انتشار الفيروس في محافظة ظفار ومتابعتها لكافة القرارات والتوصيات المتعلقة بمهامها الصادرة من اللجنة العليا الهادفة لإيجاد آليات مثلى للسيطرة على التطورات الناجمة عن إنتشار فيروس كورونا، مع إيلاء الأهمية بالإجراءات والمبادرات التوعوية لتكثيف ورفع سقف التوعية بالإجراءات الوقائية، ولمتابعة الأنشطة الصحية والمنشآت والأسواق والمراكز التجارية للتأكد من الالتزام بالإشتراطات الصحية للأنشطة ولمواقع العمل، والاشتراطات الصحية المتعلقة بالعاملين.

حيث بدأت الاستعدادات الاحترازية للبلدية مبكرا مع غيرها من المؤسسات والقطاعات الأخرى بالمحافظة من خلال الاجتماعات ووضع الخطط الوقائية لمجابهة انتشار الفيروس والتأكيد على أهمية التعاون والتنسيق بين معظم الجهات بما يضمن احتواء المرض والتقليل من انتشاره وتكثيف الجهود وفرق العمل الميدانية.

نجاح جهود الحكومة في الحد من انتشار الفيروس:

تستمر أزمة كورونا ولتستمر عزيمة الحكومات حول العالم لاحتواء هذه الجائحة وكذلك تستمر حكومة السلطنة متمثلة باللجنة العليا بإصدار القرارات والمزيد من الاجراءات الاحترازية التي تساهم في تقليص الاضرار المحتملة بسبب انتشار الفايروس.

تكامل الجهود بين الجهات الحكومية في محافظة ظفار ساهمت في الحد من انتشار الفايروس في المحافظة فبمقارنة ارقام الاصابات على المستوى العالمي فإن **نسبة الاصابات هي 0.19%** من عدد السكان لاجمالي اربعة أشهر منذ انتشار الفايروس ومقارنة مع النسبة العالمية 2% فهي أقل بما يقارب مائة مرة. وهذا يدل على نجاح وفاعلية الاجراءات التي تم اتخاذها ووعي المجتمع بأهمية تطبيق الاجراءات الوقائية، ونجاح الجهود المبذولة التي سوف نستعرضها في هذا التقرير.

ويذكر بأن المحافظة سجلت أول حالة إصابة بالفايروس بتاريخ 2020/3/19م



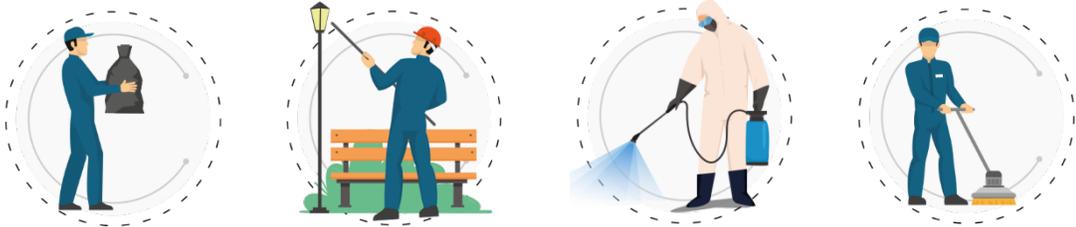
أهم الجهود المبذولة والإجراءات التي اتخذتها البلدية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد:

- بالتزامن مع الإجراءات الاحترازية والوقائية لمكافحة انتشار فيروس كورونا تم تكثيف الاعمال والجهود لحملة **(الاصحاح البيئي ومكافحة نواقل الأمراض)** حيث تم زيادة أعداد فرق العمل وتقسيمهم الى عدة فرق للقيام بعمليات التعقيم والنظافة للأسواق والشوارع والساحات العامة:
- التزام الأنشطة التجارية الموقوفة عن العمل بسبب الجائحة واتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية حيال المخالف منها وبشكل دوري.
- القيام بحملات تفتيشية على المجمعات التجارية ومراكز التسوق وإلزامهم بتنظيف وتعقيم عربات التسوق والمواقع كثيرة الاستخدام في هذه المجمعات والمراكز للحفاظ على سلامة وصحة المستخدمين وكذلك تكثيف الزيارات الميدانية ومتابعة مدى إلتزامهم بالاشتراطات الصحية وتطبيقها.
- تنفيذ برنامج رش دوري مكثف باستخدام المواد المخصصة للتطهير والتعقيم للحد من مسببات إنتشار الفيروس والتي شملت المؤسسات والمراكز الصحية ومرافقها ومداخل المستشفيات والأحياء السكنية والميادين العامة والشوارع الرئيسية والمجمعات التجارية وكافة الأسواق المختلفة في كافة ولايات المحافظة.

- تنفيذ حملات تطهير ورش موحدة لمكافحة مسببات انتشار الفيروس حيث تم رش المرافق والمنشآت العامة والأسواق في مختلف ولايات المحافظة وتم استخدام التقنية الحديثة مثل الطائرات المسييرة (Drone) وذلك للوصول للأماكن التي لا يمكن الوصول إليها مثل بطون الأودية والمستنقعات والأماكن الوعرة.

****حملة الاصحاح البيئي هي عبارة عن حملة نفذتها بلدية ظفار منذ بداية شهر مارس لتوفير بيئة صحية للمواطنين والمقيمين والزوار في المحافظة وأبرز أهدافها:**

- تطهير وتعقيم الشوارع والساحات العامة بشكل دوري وتحسين مستوى النظافة العامة
- إزالة المشوهات والمخلفات التي قد تؤثر على صحة الانسان
- مكافحة نواقل الأمراض



● اتخذت الحكومة بعض الإجراءات المالية للتخفيف من الآثار الناتجة عن تأثير الانشطة التجارية بسبب فيروس كورونا خلال الفترة 2020/3/19م الى 2020/8/31م ومنها:

- إعفاء المطاعم والمقاهي من رسوم البلدية.
- خصم الرسوم المقررة لتجديد التراخيص المنتهية بالنسبة للمنشآت التجارية وعدم احتساب غرامات التأخير.

● تسهيل الإجراءات للشركات والمؤسسات المسجلة لدى مجلس المناقصات لتقديم عطاءاتها للبلدية عن طريق التقديم والدفع إلكترونيا وبدون دفع ضمان بنكي.

- توعية وتثقيف جميع أفراد المجتمع من خلال وسائل التواصل الحكومي بعمل تصاميم ومواد فلمية توعوية لطرق الوقاية من الفيروس وكيفية المحافظة على النظافة وطرق التباعد الجسدي والتزام الجميع بلبس الكمامات وغيرها من الأساليب الوقائية وتم استخدام عدة لغات للوصول الى جميع افراد المجتمع، وكذلك تم عمل زيارات ميدانية توعوية بالتعاون مع المديرية العامة للخدمات الصحية والجهات الحكومية الأخرى تم إستهداف خلالها التجمعات السكانية للوافدين.
- داخليا تم إيقاف تسجيل الحضور بالبصمة للموظفين لمنع انتقال الفيروس عن طريق اللمس وتم تقليص عددهم وإغلاق قاعات خدمات المراجعين وإلزام جميع الموظفين بالتعامل إلكترونيا، وأما مع المراجعين فيتم طلب الخدمات وتقديم ما أمكن منها باستخدام التقنيات الحديثة وذلك في إطار الإجراءات الإحترازية الوقائية والتي تتناسب مع تقديم خدمات البلدية.
- تنفيذاً لتوجيهات اللجنة العليا المكلفة بآلية التعامل مع فيروس كورونا وبمنع التجمعات، وحفاظاً على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين تم إلغاء مهرجان صلالة السياحي 2020م، وعدم إعطاء تصاريح لإقامة المخيمات لموسم الخريف وذلك لضمان تحقيق التباعد الجسدي والمجمعي.
- تبني بلدية ظفار لمبادرة (معاً نتضامن) بالتعاون المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك لتوفير سلة غذائية متكاملة للفئات المتضررة من غلق بعض الأنشطة التجارية ومنها القوى العاملة الأجنبية.
- التعاون والتنسيق المتواصل مع المديرية العامة لخدمات الصحية بتنظيف وتعقيم مراكز العزل الصحي وإدارة النفايات الصحية.

- تفعيل غرفة للتعامل مع البلاغات على مدار الساعة عن طريق مركز الاتصالات ببلدية ظفار لإبلاغ عن المنشآت غير الملتزمة والمخالفين من الأنشطة التجارية.
- عمل حملة موحدة مع البلديات الأخرى بالمحافظة تضمنت رش أرصفة الطرق الداخلية والمرافق العامة ومظلات الانتظار ومواقف السيارات الأجرة وأمام المحلات التجارية والمواقع الحيوية الأخرى.